Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (5), Issue (15): 30 Aug 2021
P: 1 - 29
ISSN: 2522- 3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (5)، العدد (15): 30 أغسطس 2021 م
ص: 1 - 29

# The role of governance in explaining the relationship between public social expenditure and economic growth
## An econometric study on the organization of Islamic Cooperation Countries (OIC) during the period 1996- 2016*

**Basheer Hezam Mahdi**
**Mohamed Ben Mimoun**
College of Islamic Economic and Finance || Umm Al- Qura University || KSA

**Abstract:** The paper aimed to study the impact of government social spending with its various components (education, health, social care) on economic growth in light of the role of governance indicators. It considered the OIC countries' experience during the 1996- 2016 period and estimated an econometric model using the "Generalized Moment Method" (GMM). The World Governance Indicators (WGI) have been used to proxy for the governance variable. The results showed that: (i) there is a negative impact of government spending on education and health in the OIC countries, and an unstable effect of spending on social transfers on economic growth; (ii) there is an interaction between government social spending on the one hand and governance on the other hand, and that the effectiveness of government social spending increases in Islamic countries with good governance indicator; and (iii) there is a positive effect of the six sub- governance indicators- except for the "voice and accountability" indicator on economic growth, and on the effectiveness of social spending on education and health on economic growth.

**Keywords:** Social Expenditure, Economic Growth, Governance, OIC Countries.

# دور الحوكمة في تفسير العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والنمو الاقتصادي
## دراسة قياسية على بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة 1996- 2016

**بشير حزام مهدي**
**محمد بن ميمون**
كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية || جامعة أم القرى || المملكة العربية السعودية

**المستخلص:** هدفت الورقة إلى دراسة تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي بمكوناته الثلاثة (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) على النمو الاقتصادي في ظل دور مؤشرات الحوكمة، وذلك بالتطبيق على بلدان منظمة التعاون الاسلامي خلال الفترة 1996- 2016م. باستخدام المنهج الاستقرائي من خلال بناء وتقدير نموذج قياسي باستخدام طريقة "نظام العزوم المعممة" (GMM). وقد تم استخدام مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) للتعبير عن متغير الحوكمة. وأظهرت النتائج: وجود تأثير سلبي للإنفاق الحكومي على التعليم والصحة

* يتقدم الباحثان بالشكر الجزيل لعمادة البحث العلمي بجامعة أم القرى لدعم وتمويل هذا المشروع رقم 0002 -06- 5- ADM- 18 والذي ساهم بفعالية في إنجاز مراحل هذا المشروع.

في بلدان منظمة التعاون الإسلامي، وتأثير طردي غير مستقر للإنفاق على التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي. وجود تفاعل بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي من جهة والحوكمة من جهة أخرى، وأن البلدان الإسلامية ذات الحوكمة الجيدة تزيد فيها فعالية الإنفاق الاجتماعي الحكومي. وجود أثر طردي لمؤشرات الحوكمة الفرعية الستة- عدا مؤشر "الصوت والمساءلة"- على النمو الاقتصادي، وأثر طردي لها على فاعلية الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة على النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية:** الإنفاق الاجتماعي، النمو الاقتصادي، الحوكمة، بلدان منظمة التعاون الإسلامي.

## 1- مقدمة.

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين:

يمثل الإنفاق الاجتماعي واحداً من أهم مجالات إنفاق الموازنة العامة للدولة؛ ويعتبر أحد أدواتها في تكوين رأس المال البشري وتنميته، والذي تعتمد عليه الحكومات بشكل رئيسي في إنتاج اقتصاد المعرفة ومواكبة التطور التكنولوجي، مما يسهم في زيادة الإنتاج القومي وتحسين مستوى رفاهية أفراد المجتمع.

يدور الكثير من النقاش حول تأثير الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي. فمن الناحية النظرية، يرى أنصار الإنفاق الاجتماعي أنه يُعد استثمارًا قويًّاً في رأس المال البشري الذي يُعبِّر عن "الرصيد من القدرات البشرية المنتجة اقتصادياً" (البنك الدولي، 2008: 126)؛ فمِن شأن رفع المستوى التعليمي والصحي للفقير أن يؤدي إلى زيادة إنتاجيته ودخله؛ كما أن الإنفاق على التعليم يسهم في توفير العمالة النوعية اللازمة في عملية التنمية (Mercan & Sezer, 2014, p. 926) مما يسهم في زيادة إنتاجية المجتمع ورفع دخل أفراده على المديين القصير والطويل، ويعزز من فرص النمو الاقتصادي المستدام وفقاً لنظريات النمو "داخل المنشأ" (الحاوري، 2016). أما المعارضون للإنفاق الاجتماعي فيرون أن بعض أنواع الإعانات الاجتماعية لها آثار عكسية على رأس المال البشري؛ حيث إنها تجعل الناس يعتمدون على الحكومة في الحصول على المساعدة، وتقلل من حوافزهم على العمل، أو من تطوير مهاراتهم وخبراتهم بما يؤهلهم بالالتحاق بالمجالات المناسبة؛ وهذا ما يبطئ النمو الاقتصادي (Heitzig, 2015, P. 7).

أما من الناحية التطبيقية فلم تتفق نتائج الدراسات التجريبية حول أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي، وكان هنالك تباين كبير في نتائجها. فبينما توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بينهما، نحو دراسة (الدسوقي، 1990)، و(Baldacci et al., 2004)، و(S. Beraldo et al., 2009)، و(الزبيدي والجبوري، 2013)، توصلت البعض الأخرى إلى وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والنمو الاقتصادي؛ ومنها: دراسة (طلب والنهاري، 2012)، و(Dong, 2014)، و(Heitzig, 2015)، و(الحاوري، 2016). كان هذا التناقض في النتائج سببًا دافعًا للمنظمات المانحة وللباحثين لمحاولة تفسيره، وقد انقسم الباحثون عن سبب عدم تأثير الإنفاق الحكومي على النتائج الإنمائية إلى مجموعتين ذات فكرتين مختلفتين: أوضحت المجموعة الأولى أن السبب يعود إلى أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي يوجه نحو الاستثمار في البنى التحتية للمؤسسات الاجتماعية مثل مرافق الرعاية الصحية والمدارس، ذات العلاقة الضعيفة بالنمو.(Tolmie, 2007) بينما ترى المجموعة الثانية أن ذلك يعود إلى عدم وجود كفاءة فعلية للإنفاق الاجتماعي الحكومي (World Bank, 2003; Filmer et.al., 2000) وغالبية الدراسات التي أُقيمت على البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تتبنّى التحليل النظري الأخير .(Tolmie, 2007)

مع استمرار الكتابات النظرية بشأن أوجه القصور في تأثير الإنفاق الحكومي على النمو في السنوات الأخيرة، ركز الباحثون اهتمامًا متزايدًا على الاتجاهات الحديثة في مجال الحُكم والإدارة العامة وذلك بإدخال متغيرات تمثل كفاءة إدارة الحُكم أو ما يُعرف بالحوكمة الرشيدة، التي تعمل على تطبيق مفاهيم الشفافية والنزاهة والمصداقية،

وعلى وجود مؤسسات عامة فاعلة وكفؤة تستجيب لاحتياجات أفراد المجتمع وتعزز من العدالة الاجتماعية والمساواة (Tolmie, 2007).

تقوم الكثير من المنظمات الدولية والمؤسسات الخاصة بإصدار مؤشرات كلية وجزئية للحوكمة لجميع بلدان العالم- تقريبًا- وعلى سلاسل زمنية مختلفة، ولعل من أبرزها: المؤشرات العالمية للحوكمة Kaufman:The Worldwide Governance Indicators (WGI)التي يصدرها معهد الأبحاث التابع للبنك الدولي، لتقييم الحوكمة في 215 بلدًا حول العالم، ويتكون من ستة مؤشرات فرعية تتمثل في: مؤشر السيطرة على الفساد، مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف، ومؤشر الفعالية الحكومية، ومؤشر جودة التشريعات وتطبيقها، ومؤشر سيادة القانون، ومؤشر المشاركة والمساءلة (Kaufmann, et.al., 2010). كما تنشر بعض مراكز الدراسات والأبحاث مؤشرات ومقاييس أخرى للحوكمة مثل: مؤشر الازدهار الصادر عن معهد ليجاتوم البريطاني(The Legatum Institute (Index, 2016. والتصنيف الدولي للمخاطر القُطرية International Country Risk Guide (ICRG) الذي تصدره مجموعة The PRS) (PRS Group, 2019. كما يصدر معهد فراسر Fraser Institute مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم (Faster Institute, 2017). وفي نفس السياق تنشر مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation دليلًا سنوياً للحرية الاقتصادية، يتكون من 12 مؤشرًا ويغطي 186 دولةً حول العالم (Miller et.al., 2018).

بناءً على ما سبق تنطلق فكرة هذا البحث من استخدام مؤشرات الحوكمة كمتغيرات يمكن أن تفسر طبيعة العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والنمو الاقتصادي والتي اختلفت الأدبيات النظرية والتطبيقية في تفسيرها.

**مشكلة الدراسة:**

هنالك حاجة إلى دراسة تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية، ومدى تأثر هذه العلاقة بمبادئ الحوكمة الرشيدة؛ في ضوء ظهور مجال جديد غير تقليدي يَعتبر أن من محددات النمو البيئة التي تعمل فيها العناصر الانتاجية المختلفة. وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

ما دور الحوكمة في علاقة الإنفاق الاجتماعي الحكومي بالنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؟

**فرضيات الدراسة:**

بالاعتماد على مشكلة الدراسة سوف يتم اختبار الفرضيات التالية:

- أولاً، كلما زاد الإنفاق العام على التعليم في البلدان الإسلامية كلما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- ثانياً، كلما زاد الإنفاق العام على الصحة في البلدان الإسلامية كلما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- ثالثا، كلما زادت التحويلات الاجتماعية الحكومية في البلدان الإسلامية كلما زاد معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.
- رابعا، كلما ارتفع مستوى جودة الحوكمة كلما زادت فاعلية الإنفاق الاجتماعي الحكومي وبالتالي زيادة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

**هدف الدراسة:**

إن الهدف العام لهذه الورقة هو دراسة تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي بالنمو الاقتصادي في ظل دور الحوكمة، بالتطبيق على بلدان منظمة التعاون الاسلامي. وينبثق منه الأهداف الفرعية التالية:

1- قياس تأثير الإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل دور مؤشرات الحوكمة.
2- قياس تأثير الإنفاق الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل دور مؤشرات الحوكمة.
3- قياس تأثير الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي في ظل دور مؤشرات الحوكمة.

**أهمية الدراسة:**

من الناحية العلمية/الأكاديمية، تكمن أهمية الدراسة في أنها تقدم إطارا تحليليا وقياسيا لتقدير الآثار المتباينة لمختلف مكونات الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في ظل دور المؤشرات المختلفة للحوكمة. وهي بذلك تُسهم في النقاش الدائر حول أثر مكونات الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي. ومن الناحية العملية/التطبيقية فيمكن أن تُساعد صانعي القرار في البلدان الإسلامية بطريقة علمية على استخدام السياسات المالية المناسبة لإعادة تخصيص الموارد بما يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود.

## منهج الدراسة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي مستخدمة أداتي الوصف والقياس. وقد تم بناء نموذج قياسي ديناميكي لتقدير أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي ومكوناته المختلفة على النمو الاقتصادي في ظل دور مؤشرات الحوكمة. وتم استخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel- Data)، وطريقة تقدير المتوسطات المعممة (Generalized Moments Method).

**مصادر البيانات:**

اعتمدت هذه الدراسة- للحصول على بياناتها- على قواعد بيانات المنظمات الدولية، مع الحرص على أن تكون الجهة المصدرة لتلك البيانات هي جهة متخصصة فيها؛ وذلك كما يلي:

- الإنفاق الحكومي على الصحة، وتم الاعتماد على بيانات منظمة الصحة العالمية (قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية، 2020).
- الإنفاق الحكومي على التعليم، وتم الاعتماد فيه على بيانات معهد اليونسكو للإحصاء.
- الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية، وقد اعتمد الباحث في هذا المتغير على بيانات منظمة العمل الدولية (ILO, 2017: 240- 246)، وبيانات صندوق النقد الدولي[1].

(1) يلاحظ في هذه البيانات ما يلي:

أولًا: وجود تضارب في بعض البيانات المعروضة من قبل منظمة العمل بين تقرير الحماية الاجتماعية2014/15، وتقرير 2017- 20019، وقد اعتمد الباحث البيانات التي يراها أقرب إلى واقع بيانات السنوات السابقة واللاحقة لنفس الدولة. كما اعتمد على بيانات صندوق النقد في السنوات التي لم يحصل فيها على بيانات من منظمة العمل.

- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات الأمم المتحدة (unstats) (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، 2020).
- معدل النمو الديموغرافي ومؤشر التكوين الرأسمالي الثابت، وتم الاعتماد فيه على إحصاءات منظمة التعاون الاسلامية (www.sesric.org , 2020).
- بيانات مؤشرات الحوكمة، وقد تم الاعتماد على مؤشرات الحوكمة العالمية (World Governance Indicators) التي يصدرها البنك الدولي (https://info.worldbank.org/governance/wgi/)، والتي لم تسلم من الانتقاد والأخذ والرد، سواء فيما يتعلق بالمفاهيم النظرية لهذه المؤشرات والمعايير التي بنيت عليها، أو في الاجراءات التجريبية لقياس تلك المؤشرات.

## 2- الدراسات السابقة:

### 2-1 الدراسات السابقة حول أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي:

لم تتفق نتائج الدراسات السابقة حول أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، حيث أظهرت نتائج بعض تلك الدراسات وجود علاقة طردية للإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي، فيما توصلت أخرى إلى وجود علاقة عكسية، وانتهت دراسات ثانية إلى عدم وجود تأثير أصلاً.

لقد توصلت عدة دراسات إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي؛ وقد تنوعت تلك الدراسات في حدودها المكانية والزمانية، فمنها: دراسة (Baldacci et al, 2004) وقد خلصت إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة لهما تأثير مباشر ومعنوي على تراكم التعليم ورأس المال الصحي، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى. وقد طبقت على بيانات 120 بلدًا نامياً خلال الفترة (1975- 2000). كما ركزت دراسة (Baldacci, 2008) على استكشاف القنوات التي تربط بين الإنفاق الاجتماعي ورأس المال البشري والنمو، وقد استخدمت بيانات 118 دولة نامية للفترة (1971–2000)، وتوصلت إلى أن الإنفاق على التعليم والصحة له تأثير إيجابي على رأس المال التعليمي والصحي، وينتج عنه بالتالي نموًا اقتصاديًا أعلى. ويؤيدها نتائج دراسة (Beraldo & al, 2009)، التي طبقت على 19 دولة من منظمة التعاون الاقتصادي للفترة (1971- 1998)، وتوصلت إلى أن الإنفاق على الصحة والتعليم يؤثر ايجابًا على النمو الاقتصادي، وأن التأثير المقدَّر للصحة كان أقوى من تأثير التعليم.

وأما الدراسات التي طُبقت على بلدان منفردة فمنها: دراسة (Mercan & sezer, 2014) التي طبقت على تركيا، خلال الفترة من (1970م- 2012)، وتوصلت إلى أن نفقات التعليم كان لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. كما توصلت دراسة (عبد الله وآخرون، 2018) إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة (2004- 2015).

وفي الاتجاه الآخر فقد توصلت نتائج بعض الدراسات إلى وجود علاقة سلبية للإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي؛ فمنها: دراسة (Ding, 2012) التي هدفت إلى اختبار تأثير النفقات الاجتماعية على النمو الاقتصادي بالتطبيق على بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي للفترة (1980- 2007). وتوصلت إلى وجود علاقة سلبية قوية بين معدل الإنفاق على الرعاية الاجتماعية ومعدل الإنفاق على المعاشات التقاعدية وبين نمو

---

ثانيًا: بيانات منظمة العمل الدولية مشتملة على نسب الإنفاق على الصحة وقد قام الباحث بفصل نسبة الصحة وفقًا لبيانات منظمة الصحة العالمية، واعتمد بيانات الإنفاق على الحماية الاجتماعية بالصافي.

ثالثًا: تم اعتماد بيانات التحويلات الاجتماعية في عام 1995 لعام 1996 نظرًا لعدم توفر البيانات ولقرب السنة.

الناتج المحلي الاجمالي؛ وأنه بالرغم من التأثير الايجابي المحتمل لبعض المكونات الفرعية لنفقات الرعاية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية، فإن إجمالي الإنفاق الاجتماعي الحكومي العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. وفي نفس السياق، جاءت نتائج دراسة (الحاوري، 2016) التي طبقت على اليمن. وأظهرت نتائجها وجود علاقة سلبية لكل من الإنفاق على الصحة والتعليم في اليمن مع النمو الاقتصادي، وعلاقة طردية بين الإنفاق على الرعاية الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

وفي سياق آخر، توصلت عدد من الدراسات إلى عدم وجود تأثير للإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي، ومنها: دراسة (Lindert, 2004)، التي قامت بفحص بيانات الإنفاق الاجتماعي في 40 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتوصلت إلى أن التغيرات في الإنفاق الاجتماعي في هذه الدول لم يكن لها تأثير كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي. كما توصلت دراسة (طلب والنهاري، 2012) إلى عدم وجود أثر يذكر للإنفاق الاجتماعي على القطاعين الصحي والتعليمي على النمو الاقتصادي في اليمن خلال الفترة (1990- 2010). وفي نفس الاتجاه توصلت دراسة (Heitzig, 2015) إلى أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي في الولايات المتحدة خلال الفترة (1990- 2007) ليس له أي تأثير على نمو الدخل الشخصي للفرد.

**1-1-2 تفسير أسباب عدم التجانس في نتائج الدراسات التطبيقية لأثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي:**

تعددت آراء الباحثين في تفسير أسباب عدم تجانس نتائج الدراسات التطبيقية، فقد حاول (Churchill et al., 2015) تفسير تلك الأسباب، من خلال عمل توليف تجريبي للصلة بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على التعليم والصحة، باستخدام عينة من 306 من التقديرات مستمدة من 31 دراسة أولية. وتوصل إلى أن تأثير الإنفاق على التعليم الحكومي على النمو إيجابي، في حين أن تأثير نمو الإنفاق الصحي الحكومي سلبي. وأشار إلى أن عوامل مثل: خصائص البيانات، والمشاكل الفنية في الطرق القياسية المستعملة، تفسر عدم التجانس في نتائج تلك الدراسات. في حين أرجع (Tolmie, 2007) السبب إلى أن الإنفاق الاجتماعي الحكومي يوجه نحو الاستثمار في البنى التحتية للمؤسسات الاجتماعية كمرافق الرعاية الصحية والمدارس وهي ذات علاقة ضعيفة بالنمو. في حين أرجعت دراسات أخرى تلك النتائج إلى ضعف الاستهداف أو عدم الكفاءة المؤسسية الناتج عن تسرب الإنفاق العام وضعف قدرة المؤسسات وعدم كفاءتها، وسوء إدارة الميزانية (World Bank, 2003; Filmer et.al., 2000). كما توصل (Pritchett, 1996) من خلال مسح الأدبيات حول العلاقة بين الإنفاق العام والنتائج إلى أن جميع النتائج السلبية أو المتناقضة يمكن أن تكون انعكاسًا لمجموعة من الأسباب والتي منها الفساد والمحسوبية (Rajkumar and Swaroop, 2008).

**2-2 الدراسات حول دور الحوكمة في تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي**

كان للتناقض في نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي سببًا دافعًا للمنظمات المانحة وللباحثين الاقتصاديين لمحاولة تفسير أسبابه، حيث ركز الباحثون اهتمامًا متزايدًا على دور الحوكمة والإدارة العامة وكفاءة وفعالية المؤسسات في تفسير ضعف فعالية الإنفاق العام.

وبحسب اطلاع الباحثين، فإنه لا يوجد دراسات خُصِّصت لبحث دور الحوكمة ومؤشراتها المختلفة في فعالية أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي؛ حيث تمحورت الدراسات التي تم الاطلاع عليها في دراسة دور الحوكمة أو بعض مؤشراتها على فعالية الإنفاق الحكومي بشكل عام. ومنها الورقة التي قدمها (Rajkumar, 2008) وهدفت إلى دراسة الروابط بين الإنفاق العام والحوكمة والمخرجات، من خلال دور الحوكمة- الذي يقاس بمستوى الفساد ونوعية البيروقراطية- في تحديد فعالية الإنفاق العام في تحسين نتائج التنمية البشرية. وتوصلت بالتطبيق

على بيانات 59 بلدًا للأعوام 1990، 1997، 2003م إلى أن الاختلافات في فعالية الإنفاق العام يمكن تفسيرها إلى حدٍ كبيرٍ بنوعية الحكم، وأن الإنفاق على الصحة وعلى التعليم الابتدائي يكون أكثر فعالية في تحقيق أهداف التنمية البشرية في البلدان ذات الحكم الجيد.

كما قامت دراسة (Cooray, 2009) ببحث العلاقة بين المتغيرات الثلاثة: الإنفاق الحكومي، والحوكمة، والنمو الاقتصادي في 71 دولة للفترة (1996- 2003). وأشارت النتائج إلى أن زيادة الإنفاق العام والحوكمة يمكن أن تحسِّن معدلات النمو، وأن هنالك أدلة على وجود تفاعل بين الإنفاق الحكومي والحوكمة مما يشير إلى أن البلدان ذات الحوكمة الجيدة تزيد من فعالية استخدام الإنفاق العام، وأن زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى تحسين الحوكمة. وتعتبر هذه الدراسة من ألصق الدراسات بهذه الورقة إلا أنها بحثت أثر الإنفاق العام بشكل عام، كما أنها لم تأخذ في الاعتبار فعالية كل مؤشر من مؤشرات الحوكمة على حدة.

كما حاولت دراسة (D'Agostino & al, 2016) التعرف على تأثير التفاعل بين الفساد والإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، من خلال تقدير نموذج نمو داخلي لبيانات 106 دولة. وأظهرت النتائج وجود آثار سلبية معنوية للفساد على الإنفاق الحكومي. وتناولت دراسة (Morozumi & al, 2016) دور مساءلة الحكومة في العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، بالتطبيق على 80 دولة للفترة (1970- 2010)، وتوصلت إلى أن مساءلة الحكومة تزيد من تأثير الإنفاق الرأسمالي على النمو الاقتصادي، في حين لم يظهر لها دور رئيس في آثار الإنفاق الجاري.

**3-2 ما تمتاز به هذه الدراسة:**

تلخيصًا للأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة، يمكن استنتاج بعضاً مما يمكن لهذه الدراسة إضافته، وذلك فيما يلي:

1- التباين الواضح في نتائج الدراسات التطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي، والتي عزاها (Churchill et al., 2015) إلى وجود بعض المشاكل الفنية في طريقة التقدير القياسية في أكثر هذه الدراسات، وإلى خصائص البيانات، مما يعزز الحاجة إلى مثل هذه الدراسة التي ستحاول تجنب المشاكل السابقة والتوصل إلى أقرب نتائج ممكنة للعلاقة بين الإنفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي.

2- وجود علاقة سلبية للإنفاق الاجتماعي على النمو في كثير من الدراسات يعزز من معرفة الأسباب الحقيقة وراء هذه النتائج، مما يحتم إدخال متغيرات الحوكمة لمعرفة مدى تأثيرها على كفاءة الإنفاق الاجتماعي وأثره على النمو الاقتصادي. وحيث لم يتم العثور على دراسات خُصِّصت لدراسة دور الحوكمة ومؤشراتها المختلفة في فعالية الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي، كما أنه لم يتم العثور على دراسة أخذت جميع مؤشرات الحوكمة الستة في الاعتبار عند دراسة التأثير المتوقع لكل مؤشر على حدة، وهو ما يمكن أن تتداركه هذه الدراسة.

3- يعتبر مجتمع الدراسة (بلدان منظمة التعاون الاسلامي) مختلفًا عن مجتمعات الدراسات السابقة. فمن ناحيةٍ، الاهتمام بدارسة واقع العالم الاسلامي فيما يخص موضوع الدراسة، ومن ناحيةٍ أخرى، يتكون مجتمع الدراسة من (57 دولة) تتميز بوجود فروقات كبيرة في مستويات الحوكمة بين هذه الدول، ومن ثَمَّ سيكون من المفيد استقراء انعكاس هذه الفروقات على النمو الاقتصادي وعلى نجاعة الإنفاق الحكومي الاجتماعي[(2)].

(2) عند ترتيب قيم الحوكمة على أربعة مستويات، وفقا لبيانات (WGI, 2016) سيكون ترتيب الدول الاسلامية كما يلي:
الأول (الحوكمة العالية جدا): لا يوجد فيه أيٍ من الدول الاسلامية، ويوجد فيه 13 دولة فقط من دول العالم الأخرى.
الثاني (الحوكمة العالية): يوجد فيه 5 دول إسلامية فقط هي على التوالي: الإمارات، بروناي دار السلام، قطر، ماليزيا، عمان.

**3- تطور الانفاق الاجتماعي الحكومي والنمو الاقتصادي والحوكمة في بلدان منظمة التعاون الإسلامي**

يُحاول الباحث إعطاء لمحة وصفية لبيان واقع وتطور متغيرات الدراسة الرئيسية في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة (1996- 2016)، وذلك كما يلي:

**3- 1 تطور الإنفاق الاجتماعي الحكومي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:**

يقصد بالإنفاق الاجتماعي الحكومي "المصروفات والاستثمارات التي تنفقها الدول على المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم والإعانات والإسكان والتنمية الاجتماعية" (مؤسسة الملك خالد، 2017: 9). وسيتم اعتماد توزيع الإنفاق الاجتماعي الحكومي على ثلاثة أنواع رئيسية: التعليم، والصحة، والتحويلات الاجتماعية والتي ينطوي تحتها بقية أنواع الانفاق الاجتماعي مثل: معاشات الضمان الاجتماعي، ومساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية، والإعانات مثل إعانات: الإسكان، والبطالة، وذوي الإعاقة، والطفولة والأمومة.

ويوضح الشكل رقم (1) متوسطات الإنفاق الاجتماعي الحكومي في البلدان الإسلامية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

شكل رقم (١): متوسطات أنواع الإنفاق الاجتماعي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي (%GDP)

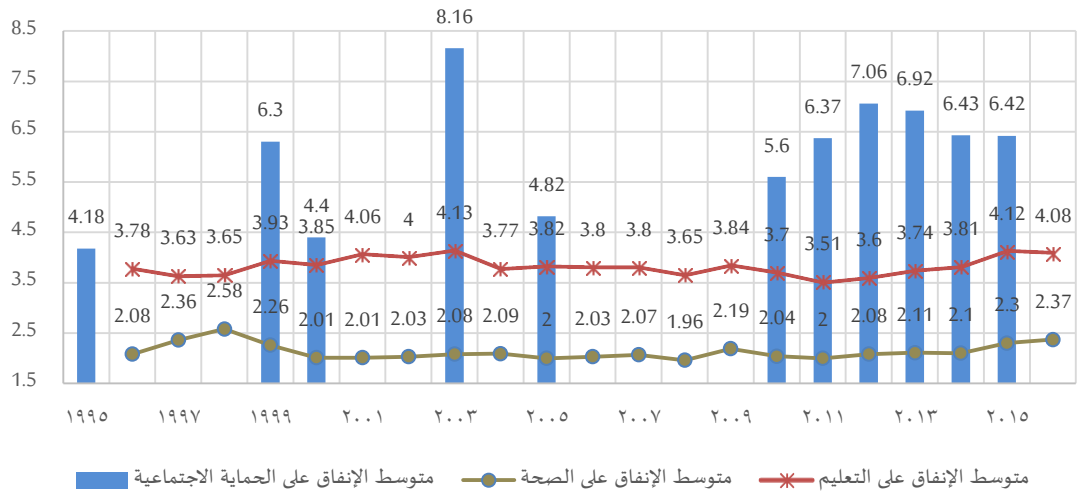


المصدر: من احتساب وإعداد الباحثين بناء على:

- الإنفاق على التعليم، والصحة: بيانات معهد اليونسكو للإحصاء، وقاعدة بيانات البلدان الإسلامية (OICStat).
- الإنفاق على الحماية الاجتماعية للبلدان التي توفر عنها بيانات، ومثلت في أحسن الأحوال (39 بلداً في عام 2015): بيانات منظمة العمل الدولية، (ILO., 2017)

يتضح من الشكل رقم (1) أن هناك تفاوتاً يسيراً في نسب إنفاق البلدان الإسلامية على التعليم والصحة خلال فترة الدراسة؛ حيث تراوح متوسط نسب الإنفاق على التعليم ما بين (3.51%، في عام 2011) و(4.12%، في عام 2015)، كما تراوح متوسط الإنفاق على الصحة ما بين أقل نسبة (1.96%، في عام 2008) وأعلى نسبة (2.58%، في عام 1998). ويلاحظ من الشكل (1) احتمال وجود أثر للأزمة المالية العالمية في 2008م على نسب الإنفاق على

---

الثالث (الحوكمة الضعيفة): يقع فيه معظم الدول الإسلامية وهي جميع الدول عدا المذكورة في بقية المستويات.

الرابع (الحوكمة الضعيفة جدا): وتقع فيه 6 دول اسلامية، وهي على الترتيب: السودان، اليمن، ليبيا، سوريا، الصومال.

التعليم والصحة في البلدان الإسلامية؛ وأيضاً أثر لتداعيات الأحداث السياسية التي حدثت لبعض البلدان العربية في عام 2011م.

وقد بلغ متوسط نسبة إجمالي الإنفاق الاجتماعي الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإسلامية في عام 2015م (12.84%)- بحسب البيانات المتوفرة- ، وهذه النسبة تعتبر متواضعة إذا قُورنت بمتوسط إنفاق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي (OECD) لنفس السنة والتي بلغت (24.14%) توزعت بين: التعليم (5.139%) (قاعدة بيانات البنك الدولي، data.worldbank.org)، والصحة والحماية الاجتماعية (19%) (OECD, 2020). وبالمقارنة مع المتوسط العالمي، فإن متوسط إنفاق البلدان الإسلامية على التعليم والصحة في عام 2016م ينخفض عن متوسط الإنفاق العالمي عليهما بنسبة (37%، 34%) على التوالي؛ حيث بلغ متوسط الإنفاق العالمي على التعليم وعلى الصحة ما نسبته (4.63%، 3.3%) على التوالي (http://data.uis.unesco.org، http://apps.who.int/gho/data، 2020/3/3). ومما يشار إليه أن عدداً من العوامل يمكن أن تؤثر على مقدار الإنفاق الاجتماعي الحكومي للبلدان الإسلامية، وذلك نحو: مقدار مداخيل تلك البلدان، والفجوة التمويلية للموازنة العامة للدولة (العجز)، ونسبة الضرائب، ومدى الإلزام القانوني لإخراج الزكاة وتوزيعها من قبل الدولة.

**2-3 مستوى وتطور النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:**

يُعد النمو الاقتصادي أحد مؤشرات أداء النظام الاقتصادي، كما يُعد معيارًا للمقارنة بين البلدان في مستوى الإنجاز والتقدم الاقتصادي (الأفندي، 2018: 245).

ويوضح الجدول (1) مستوى واتجاه تطور النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية معبراً عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بالمقارنة مع المتوسط العالمي:

**جدول (1): النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية والعالم، مقارنة بين عامي 1996م، 2016م**

| البيان | 1996 | 2016 | معدل الزيادة% |
|---|---|---|---|
| عدد سكان البلدان الإسلامية (مليون نسمة) | 1.179 | 1.769 | 50% |
| الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (2015، مليار دولار أمريكي) | 2.890 | 6.703 | 132% |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت للبلدان الإسلامية (2015، دولار أمريكي) (موزونًا بعدد السكان)[3] | 2.450 | 3.789 | 54.6% |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت للعالم (2015، دولار أمريكي) | 7.157 | 10.303 | 43.9% |

المصدر: من اعداد واحتساب الباحثين بناء على بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD).

يتبين من الجدول (1) أن الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) للبلدان الإسلامية قد ارتفع بنسبة تزيد عن ضعف الزيادة في عدد سكانها خلال الفترة (1996- 2016)، مما أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة) بنسبة (54.6%). وعند مقارنة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإسلامية مع المتوسط العالمي نجد أن الأخير يمثل تقريبًا ثلاثة أضعاف نصيب الفرد في البلدان الإسلامية في سنتي المقارنة؛

(3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الإسلامية= الناتج المحلي لجميع البلدان الإسلامية / عدد سكان جميع البلدان الإسلامية.

مما يوحي بأن معظم البلدان الإسلامية تقع ضمن البلدان الفقيرة؛ وهذا ما يتضح عند تصنيفها وفقاً لمستوى الدخل كما في الشكل (2)[4]:

**شكل رقم (2): تصنيف البلدان الإسلامية وفقاً لمستوى الدخل لعام 2016م**

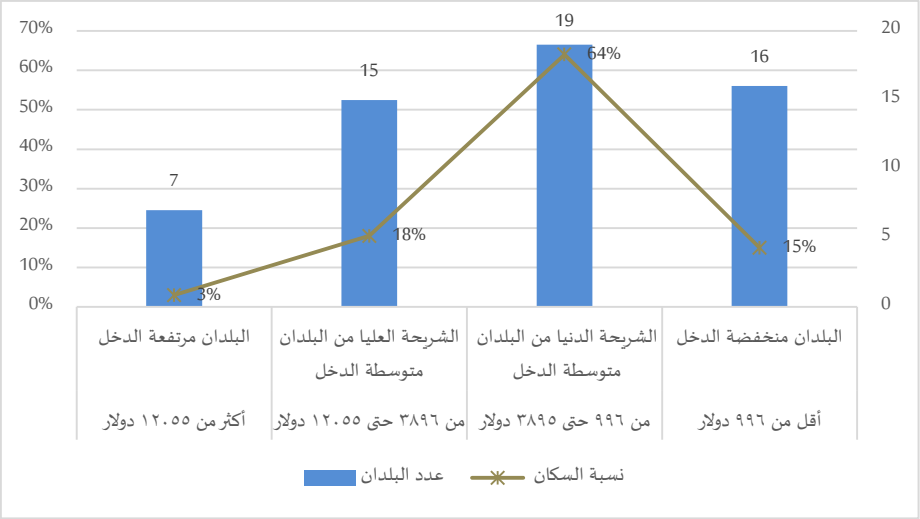


المصدر: من اعداد واحتساب الباحثين بناء على بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD).

يتضح من الشكل (2) أن معظم البلدان الإسلامية (35) بلداً، يمثل سكانها حوالي (79%) من سكان البلدان الإسلامية يقل نصيب الفرد من الناتج المحلي فيها عن (3,896) دولار أمريكي في عام 2016م، في حين أن (9) بلدان إسلامية فقط يقارب أو يزيد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها عن المتوسط العالمي، وتمثل دول الخليج بالإضافة إلى: بروناي، تركيا، كازخستان، وماليزيا.

ويوضح الشكل (3) تطور معدل النمو الاقتصادي للبلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة، معبراً عنه بالمتوسط الحسابي (المرجح بعدد السكان) لمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ(الأسعار الثابتة، 2015):

**شكل (3): متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإسلامية المرجح بعدد السكان (بالأسعارالثابتة، ٢٠١٥)، للفترة (١٩٩٦-٢٠١٦)**

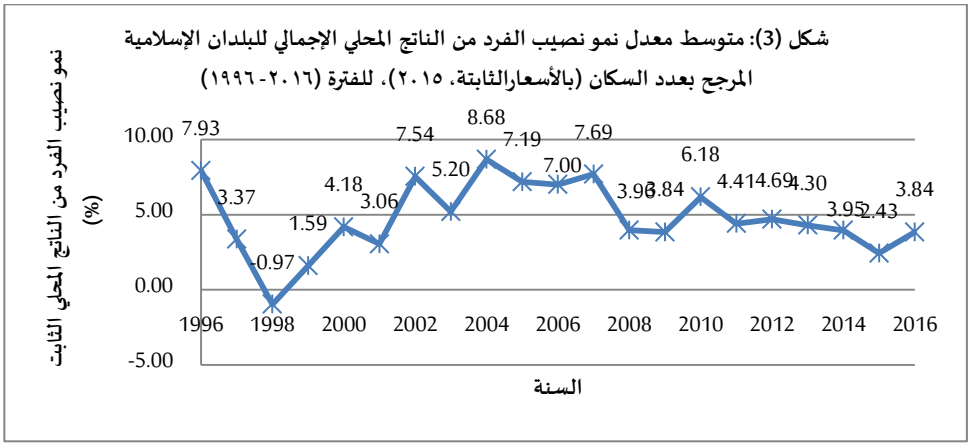


المصدر: من إعداد واحتساب الباحثين بناء على بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD)[5].

(4) بالاعتماد على تصنيف البنك الدولي للبلدان وفقًا لمستوى الدخل https://cutt.us/rRs3N 2020/03/13م.

(5) الوسط الحسابي المرجح لنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت للبلدان الإسلامية = $\sum(x_{it} * g_{it})$

حيث: $x_{it}$: الوزن النسبي للسكان، $g_{it}$: نسب نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت.

يظهر من الشكل (3) وجود تذبذب وعدم استقرار في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الثابت في البلدان الإسلامية في معظم فترة الدراسة، حيث سجل عام (2004) أعلى متوسط لمعدل النمو بنسبة (8.68%)، فيما سُجل أدنى معدل في عام (1998) بنسبة وصلت إلى (- 0.97%)، في حين بلغ المتوسط لجميع الفترة نسبة (4,65%)[6]. ويظهر أن عدداً من الدورات الاقتصادية قد أثرت على متوسط معدل النمو في البلدان الإسلامية خلال الفترة (1996- 2016)، كانت نتيجة لعدة أزمات مالية وسياسية تأثرت بها كثير من البلدان الإسلامية، ابتداء بالأزمة المالية الأسيوية 1997م، والأزمة المالية العالمية 2008م، والأحداث السياسية التي شهدتها بعض البلدان العربية في 2011م، وآثار انخفاض أسعار النفط التي بدأت في 2014م وبلغت ذروتها في عام 2015م.

### 3-3 مستوى وتطور مؤشرات الحوكمة (WGI) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي:

تعددت تعريفات الباحثين للحوكمة الرشيدة، ويرى الباحث أنه يمكن تعريفها بأنها: "مجموع القواعد والسياسات والمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والسياسية والإدارية بين الأطراف المختلفة، وفقًا لمجموعة من المبادئ التي تؤدي إلى أفضل طريقة لإدارة الحكم على مستوى الدولة"، ويتضح من هذا التعريف أن الحوكمة الرشيدة تشتمل على، أدوات: تتمثل في القواعد والسياسات، وأبعاد: تتمثل في البعد الاقتصادي والسياسي والإداري، وأطراف: تتمثل في الحكومة والمواطنين، ومبادئ وهي "العناصر الأساسية التي يستند عليها قيام الحكم الرشيد في أي منظمة أو مجتمع" (أبو حسين، 2017: 25).

وللتعرف على مستوى وتطور مؤشرات الحوكمة الرشيدة في البلدان الإسلامية، يستعرض الجدول (2) متوسط مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI) للبلدان الإسلامية مع بناء مؤشر تجميعي هو بمثابة متوسط المؤشرات الفرعية الستة، وبالمقارنة بين بداية ونهاية الفترة (1996- 2016).

**جدول رقم (2): بيانات مؤشرات الحوكمة الرشيدة لبلدان البلدان الإسلامية للفترة (1996- 2016)**

| المؤشر | 1996 | 2016 | مقدار التغير | عدد البلدان ذات المؤشر المرتفع جدا ٢٠١٦ | عدد البلدان ذات المؤشر المرتفع ٢٠١٦ | عدد البلدان ذات المؤشر المنخفض ٢٠١٦ | عدد البلدان ذات المؤشر المنخفض جدا ٢٠١٦ | أعلى دولة ٢٠١٦ | أدنى دولة ٢٠١٦ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مؤشر الحوكمة التجمعي | -0.62 | -0.69 | -0.07 | 0 | 5 | 46 | 6 | الإمارات | الصومال |
| الصوت والمساءلة | -0.81 | -0.82 | -0.01 | 0 | 8 | 40 | 9 | بنين | تركمنستان |
| الاستقرار السياسي وغياب العنف | -0.48 | -0.79 | -0.31 | 0 | 10 | 35 | 12 | بروناي | سوريا |
| فعالية الحكومية | -0.58 | -0.6 | -0.02 | 0 | 10 | 41 | 6 | الإمارات | الصومال |
| الجودة التنظيمية | -0.56 | -0.6 | -0.04 | 0 | 10 | 42 | 5 | الإمارات | ليبيا |
| سيادة القانون | -0.64 | -0.64 | 0 | 0 | 10 | 41 | 6 | الإمارات | الصومال |
| السيطرة على الفساد | -0.62 | -0.65 | -0.03 | 0 | 7 | 43 | 7 | الإمارات | الصومال |

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على بيانات مؤشر الحوكمة العالمية (WGI) (info.worldbank.org/governance/wgi)

يظهر من الجدول (2) الانخفاض العام في مستوى الحوكمة الرشيدة ومؤشراتها المختلفة في البلدان الإسلامية؛ حيث يقل مستوى مؤشر الحوكمة التجميعي للبلدان الإسلامية عن المتوسط العالمي (0) بمقدار (- 0.69) نقطة من (2.5)، كما أن معظم البلدان الإسلامية تقع ضمن البلدان ذات الحوكمة المنخفضة، ولم تصل أيٍ من البلدان الإسلامية إلى مستوى البلدان ذات الحوكمة المرتفعة جداً (التي يقع مؤشرها ما بين (1.5- 2.5).

(6) من احتساب الباحثين بالاعتماد على بيانات الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة (UNSD).

**4- النموذج القياسي لتقدير أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الإسلامي**

قبل القيام بعملية تقدير النموذج القياسي سيتم إعطاء نبذة عن عينة الدراسة ومتغيراتها، والصياغة الرياضية للنموذج، والطريقة المستعملة في التقدير. ومن ثم، سيتم عرض نتائج التقدير وتفسيرها ومناقشتها.

**4- 1 عينة الدراسة وحدودها:**

شملت عينة الدراسة 57 بلدًا، تمثل البلدان المنضوية تحت منظمة التعاون الإسلامي، مع مراعاة مدى توفر البيانات عنها، وتمتد مدة الدراسة للفترة (1996م- 2016)؛ حيث ابتدأ إصدار مؤشرات الحوكمة WGI عام 1996م.

**4-2 توصيف متغيرات الدراسة:**

**4- 2- 1 المتغير التابع:**

يتمثل في مؤشر النمو الاقتصادي، وقد تم الاعتماد على مؤشر معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره من أكثر المؤشرات استخدامًا وأصدقها قياسًا لمستوى النمو الاقتصادي. ولغرض استبعاد آثار التضخم فسيتم الاعتماد على قيمته بالأسعار الثابتة (2015)، بالدولار الأمريكي لجميع البلدان.

**4- 2- 2 المتغيرات التفسيرية:**

**4- 2- 2- 1 متغيرات الإنفاق الاجتماعي:**

سيتم دراسة تأثير الأنواع الثلاثة للإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، التحويلات الاجتماعية)، باستخدام مؤشر الإنفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الجاري، مع مراعاة أخذ إبطاء لمتغير الإنفاق على الصحة والتعليم؛ لأن ظهور آثارهما على النمو الاقتصادي يحتاج لفترة زمنية، بخلاف التحويلات النقدية والإعانات فإن لها تأثير مباشر على الاستهلاك الذي يُعد أحد مكونات الطلب الكلي (Anderson et.al.,.2018: 61)

1- متغير الإنفاق الحكومي على الصحة:

يتكون الإنفاق العام على الصحة (الجاري والرأسمالي) من إنفاق جميع الهيئات العامة، حكومية وشبه حكومية، حيث يشمل جميع الموارد التي توجهها تلك الهيئات نحو الصحة سواء من خلال الميزانيات الحكومية أو من خارج الميزانية، وخاصة ما يتعلق بالتأمين الصحي الإلزامي (منظمة الصحة العالمية، https://cutt.us/ulGOu 03/03/2020)

2- متغير الإنفاق الحكومي على التعليم:

يتكون الإنفاق العام على التعليم من جميع بنود الإنفاق الحكومي الجاري أو الرأسمالي على مؤسسات التعليم سواء الحكومية أو الخاصة، وإدارات التعليم، بالإضافة إلى التحويلات أو الإعانات التي تقدمها بعض البلدان للطلاب أو الأسر أو الكيانات الخاصة لأغراض تعليمية (قاعدة بيانات البنك الدولي، 2020/03/03).

3- متغير الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية:

يُعبر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على التحويلات الاجتماعية عن: التحويلات العينية والنقدية التي تنفقها الدولة على برامج الحماية الاجتماعية المختلفة، مثل برامج: الطفولة، والأمومة، وإعانات ذوي الإعاقة، وإعانات البطالة، ومساهمة الدولة في التأمينات الاجتماعية، والضمان الاجتماعي...الخ.

**4-2-2-2 مؤشرات الحوكمة:**

اعتمدت الدراسة على بيانات مؤشرات الحوكمة العالمية (WGI)؛ التي تُعدُّ من أكثر مؤشرات الحوكمة استعمالًا بين الباحثين (Thomas, 2010: P. 33- 34)، وتستعملها الوكالات الدولية كأحد معايير توزيع المنح والمساعدات للدول النامية، كما يستخدمها المستثمرون الدوليون كمؤشر لتوزيع استثماراتهم وتخصيص رأس المال. وسيتم بناء مؤشر عام للحوكمة اعتمادًا على المؤشرات الستة، لقياس تأثير الحوكمة ككل في النموذج، وذلك من خلال استخدام مؤشرات صورية للبلدان ذات الحوكمة العالية، وذات الحوكمة المنخفضة، وقد تم بناء هذه المؤشرات بناءً على ما يلي:

1- المؤشر العام للحوكمة:

تم بناء المؤشر العام للحوكمة، وذلك بأخذ الوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية الستة WGI ؛ وهذه الطريقة تأخذ في الحسبان جميع المؤشرات الستة، وتعطي لكل منها نفس الوزن النسبي.

$$WGIC = \frac{(WGI_{VA}+WGI_{PV}+WGI_{GE}+WGI_{RQ}+WGI_{RL}+WGI_{CC})}{6}$$

2- المتغير الصوري للحوكمة:

تم بناء المتغير الصوري للحوكمة في البلدان الإسلامية من خلال المنهجية التالية:

أ. إيجاد الوسيط الحسابي (Median)للمؤشر لجميع البلدان في كل سنة على حدة $(Med_WGIC)$.

ب. اعتماد قيمة الوسيط الحسابي $(Med_WGIC)$ كأساس لتصنيف البلدان إلى: بلدان ذات حوكمة عالية $Highi_WGIC$، وبلدان ذات حوكمة منخفضة $LOW_WGIC$ (في تلك السنة)، بحيث:

$$Highi_WGIC: WGIC >= Med_WGIC$$

$$LOW_WGIC: WGIC < Med_WGIC$$

وبهذا يمكن تحليل النتائج على أساس وضعية الدولة (الذي يمكن أن يتغير من سنة إلى أخرى) وليس على أساس تصنيف جامد لهذه الدولة.

وبنفس هذه المنهجية تم عمل المتغيرات الصورية للمؤشرات الفرعية الستة للحوكمة.

3- متغير التفاعل المشترك بين الحوكمة والإنفاق الاجتماعي الحكومي:

إن البحث الذي يربط بين الإنفاق العام ونتائج التنمية، والحوكمة مع نتائج التنمية، لا يعكس سوى جزء من الصورة الكاملة؛ وذلك أن الإنفاق العام والحوكمة ونتائج التنمية مترابطة مع بعضها، ويؤثر بعضها على بعض (Rajkumar, 2008)؛ ولذا فقد تم استخدام هذا المتغير لمعرفة التأثير المشترك بين الحوكمة والإنفاق الاجتماعي الحكومي، وللإجابة عن السؤال المطروح: ما إذا كان للإنفاق الاجتماعي الحكومي تأثير (إيجابي) أقوى على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة الجيدة. ويتم إيجاد هذا المتغير من خلال ضرب الإنفاق الاجتماعي في متغير الحوكمة.

**4-2-2-3 متغيرات تفسيرية أخرى للنمو الاقتصادي:**

أشارت النظرية الاقتصادية إلى عدد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ وكون نموذجنا القياسي هو نموذج نمو نيو كلاسيكي فسيتم إدراج متغيرين تفسيريين نصت نماذج النمو النيو كلاسيكي على تأثيرهما على النمو الاقتصادي وهما:

1- متغير الاستثمار المادي:

ويتم التعبير عنه من خلال مؤشر إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الأسعار الثابتة، 2015) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي كما تنص عليه الدراسات التطبيقية للنظرية النيوكلاسيكية (Solow 1956; Mankiw, Romer and Weil, 1992). ويؤدي الاستثمار المادي العام أو الخاص إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الأمر الذي ينعكس على الجانب التعليمي والصحي للأفراد.

2- متغير النمو السكاني:

وفقًا للنموذج النيوكلاسيكي للنمو، فإن معدل نمو السكان (n) ذو علاقة عكسية مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**3-4 الصياغة الرياضية للنموذج القياسي**

سيتم عمل نموذجين للدراسة التطبيقية، يأخذ النموذج الأول المتغير الصوري للمؤشر العام للحوكمة، فيما يأخذ النموذج الثاني المتغيرات الصورية للمؤشرات الفرعية الستة للحوكمة، وبناء عليه يمكن كتابة معادلتي النموذجين بصورة مختصرة، وذلك بالاعتماد على النظرية النيو كلاسيكية للنمو كما يلي:

**4- 3- 1 معادلة النموذج (1): استخدام المؤشر العام للحوكمة كمتغير صوري:**

$$\Delta logy_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 log(GDP_P_C)_{it-1} + \alpha_2 logGSx_{it} + \alpha_3\, HIGH_CWGI_{it} + \alpha_4\, logGSx_{it} * HIGH_{CWGI\,it} + \alpha_5 loginv_{it} + \alpha_6 lon_{it} + u_i + \varepsilon_{it} \quad (1)$$

حيث إن:

$\varepsilon_{it}$: حد الخطأ العشوائي للمعادلة، $u_i$: التأثيرات الخاصة بالبلدان،

ويرمز كل من i وt إلى الدولة والسنة (i = 1....57 ؛ t= 1996....2016)

$\Delta logy_{it}$: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي.

$log(GDP_P_C)_{it-1}$: متغير سابق التحديد يعبر عن إبطاء متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي لفترة واحدة، ويستخدم في نماذج النمو النيوكلاسيكية (خارج المنشأ) لاختبار مدى تحقق فرضية اللحاق أو الالتقاء بين مستويات نمو الدخل الفردي في البلدان الغنية والفقيرة(7).

$logGSx_{it}$: لوغاريتم الإنفاق الاجتماعي الحكومي، حيث تعبر (x) عن نوع الإنفاق: التعليم $GSE$، الصحة $GSH$ ، التحويلات الاجتماعية $GSP$.

$HIGH_CWGI_{it}$: متغير صوري للمؤشر العام للحوكمة في البلدان مرتفعة الحوكمة.

$logGSx_{it} * HIGH_CWGI_{it}$: متغير التفاعل المشترك بين الإنفاق الاجتماعي الحكومي والمؤشر العام للحوكمة.

$loginv_{it}$: لوغاريتم الاستثمار الرأسمالي (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

$logn_{it}$: لوغاريتم معدل النمو الديموغرافي.

ومن المتوقع أن تكون المعلمات: $\alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5 > 0$ ، وأن $\alpha_1, \alpha_6 < 0$

(7) للمزيد: (الأفندي، 2018: 255، 277- 278).

**2-3-4 معادلة النموذج (2): استخدام المؤشرات الفرعية الستة للحوكمة كمتغيرات صورية:**

$$\Delta logy_{it} = \beta_0 + \beta_1 log(GDP_P_C)_{it-1} + \beta_2 logGSx_{it} + \beta_3\ \mathrm{HIGH_WGIx_{it}} + \beta_4\ \mathrm{logGSx_{it}} * \mathrm{HIGH_{WGIz_{it}}} + \beta_5 \mathrm{loginv_{it}} + \beta_6 \mathrm{logn_{it}} + \gamma_i + \epsilon_{it} \quad (2)$$

حيث إن:

$\epsilon_{it}$: حد الخطأ العشوائي للمعادلة، $\gamma_i$: التأثيرات الخاصة بالبلدان.

$\mathrm{HIGH_WGIz_{it}}$: متغير صوري للمؤشرات الفرعية (z) للحوكمة المتمثلة في: مؤشر الصوت والمساءلة VA، مؤشر الاستقرار السياسي PV، مؤشر الفعالية الحكومية GE، مؤشر الجودة التنظيمية RQ، مؤشر سيادة القانون RL، مؤشر السيطرة على الفساد CC.

$\beta_4\ \mathrm{logGSx_{it}} * \mathrm{HIGH_WGIz_{it}}$: مؤشر التفاعل المشترك بين الإنفاق الحكومي من المجموعة (x) والمؤشر الفرعي للحوكمة من المجموعة (z).

ومن المتوقع أن تكون المعلمات: $\beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5 > 0$ ، وأن $\beta_1, \beta_6 < 0$

**4- 4 طريقة التقدير**

سيتم تقدير نموذج الدراسة باستخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (Dynamic Panel Data Models)، وذلك باستخدام تقنية العزوم المعمَّمَة (Generalized Moments Method) GMM:

تم تطوير تقنية (GMM) بنوعيها (GMM in 1st difference, GMM in system) من قبل Arellano and Bond (1991), Arellano and Bover (1995) and Blundell and Bond (1998). وأصبحت تستخدم على نطاق واسع خاصة في دراسات لوحة البيانات (البانل) الديناميكية حيث يوجد المتغير التابع المبطأ ضمن قائمة المتغيرات المفسرة كما هو في النموذج المعتمد في الدراسة؛ وحيث إنها تعالج نقيصة في طريقة التقدير الساكنة (سواء الآثار الثابتة FE أو العشوائية RE) وهي مشكلة عدم استقلالية بعض المتغيرات التفسيرية كما هو الشأن بالنسبة لمتغيرات الحوكمة؛ كما تستخدم هذه الطريقة للحد من التحيز في التقديرات الناتج عن مشكلتي عدم تجانس تباين الخطإ العشوائي (Heteroskedasticity) وارتباطه الذاتي (Autocorrelation) في نماذج البانل الديناميكية. وتستخدم هذه الطريقة خصوصًا عندما يكون طول السلسلة الزمنية (t) صغيرا نسبيا بالمقارنة مع عدد الوحدات (N) (Balatagi, 2008: p.6) وهو ما ينطبق في دراستنا.

**5-4 تحليل نتائج التقدير:**

**1-5-4 تقدير وتفسير النموذج الأول (استخدام المؤشر العام للحوكمة كمتغير صوري):**

يلخص الجدول (4) نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي مبيناً آثار أوجه الإنفاق الحكومي الاجتماعي على النمو الاقتصادي في ظل مؤشر الحوكمة وتفاعله مع متغيرات الإنفاق الحكومي.

جدول (4): نتائج تقدير نموذج النمو الاقتصادي باستخدام المؤشر العام للحوكمة

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) |
| *Constant* | 67.672**** (4.39) | - 22.838** (- 1.88) | 57.798 (0.86) | 70.760**** (4.36) | - 29.849** (- 2.30) | 48.966 (1.22) |
| *Log (GDP_P_C)1* | - .418 (- 1.59) | - .960**** (- 5.79) | - .1427 (- 0.15) | - .427 (- 1.61) | - 1.382**** (- 7.94) | .140 (0.23) |
| *Log (GSE)* | - 2.460**** (- 3.99) | | | - 2.590**** (- 3.98) | | |
| *Log (GSH)* | | - .019 (- 0.09) | | | - .698**** (- 3.05) | |
| *Log (GSP)* | | | - .200 (- 0.62) | | | .0019 (0.05) |
| *HIGH_WGIC* | .508* (1.91) | .684**** (4.62) | .0458 (0.05) | | | |
| *Log (inv)* | .655*** (3.48) | .435** (2.54) | 1.093*** (2.70) | .640**** (3.33) | .482**** (2.87) | .930**** (2.84) |
| *Log(n)* | - 11.22**** (- 3.81) | 6.276** (2.33) | - 12.66 (- 0.81) | - 11.717**** (- 3.81) | 9.127**** (9.127) | - 11.337 (- 1.18) |
| *Log (GSE)* HIGH_WGIC* | | | | .112** (2.28) | | |
| *Log (GSH)* HIGH_WGIC* | | | | | .280**** (8.97) | |
| *Log (GSP)* HIGH_WGIC* | | | | | | - .0478 (- 0.52) |
| *Number of obs (country)* | 601 (53) | 1079 (55) | 361 (53) | 601 (53) | 1079 (55) | 361 (53) |
| *Number of instruments* | 19 | 12 | 11 | 19 | 41 | 15 |
| *Test Wald (p- value)* | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| *Arellano- Bond test for AR(2)) (p- value)* | 0.295 | 0.940 | 0.101 | 0.348 | 0.891 | 0.075 |
| *Test Sargan* | 0.112 | 0.197 | 0.352 | 0.138 | 0.051 | 0.430 |
| *Difference- in- Sargan tests (p- value):* | 0.306 | 0.961 | 0.805 | 0.343 | 0.444 | 0.901 |
| *- Sargan test excluding group* | | | | | | |

ملاحظة: تشير (*)، (**)، (***)، (****) إلى المعنوية عند 10%، 5%، 1%، وأقل من 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Stata.14)

يتضح من الجدول (4) ارتفاع المعنوية الإحصائية للنموذج ككل في المعادلات المختلفة؛ حيث بلغت قيمة الاحتمال لاختبار (Wald chi2) أقل من (0.05)، كما أن قيمة الاحتمال لإحصائية اختبار (Sargan test) كانت في جميع المعادلات أكبر من 0.05%، مما يعني قبول فرضية العدم التي تعني جودة وملائمة الأدوات المستعملة (instruments)

في النموذج وصلاحية شروط العزوم المستخدمة، كما تدل نتائج اختبار ((Arellano- Bond test for AR(2)على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي من الدرجة الثانية لحد الخطأ العشوائي؛ حيث إن قيمة الاحتمالية الإحصائية لهذا الاختبار (p- value)أكبر من (0.05)، مما يعني قبول فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي لحد الخطأ العشوائي، وصلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير. كما يدل اختبار (Difference- in- Sargan tests) على قبول استخدام طريقة (GMM in system) أفضل من الطريقة (GMM in 1st difference). ويمكن تلخيص نتائج التقديرات الواردة في هذا الجدول في النقاط التالية:

**1- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي:**

تظهر نتائج التقدير في الجدول (4) وجود تأثير سلبي معنوي للإنفاق الحكومي على التعليم ((Log (GSE) على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بمقدار (1) نقطة يؤدي إلى تخفيض النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (2.46 و2.59) نقطة. وهذه النتيجة تدل على رفض فرضية الدراسة القائلة بوجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي على التعليم والنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وهي تتوافق مع النتائج التي توصلت إليها دراسة (Fölste & Henrekson, 2001)، و(الحاوري، 2016).

هذه العلاقة العكسية يمكن تفسير بعض أسبابها إلى الانخفاض العام في مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية؛ ويظهر ذلك من قيمة معلمة متغير التفاعل المشترك بين الإنفاق على التعليم والحوكمة *(*Log (GSE)* *HIGH_WGIC*)؛ حيث كان ذو علاقة إيجابية ومعنوي إحصائيًا؛ وهذا معناه أن الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على التعليم سيكون أقل في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة بمقدار (0.11) نقطة عن البلدان ذات الحوكمة المنخفضة، حيث سيكون الأثر النهائي لزيادة الإنفاق على التعليم بمقدار نقطة واحدة على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المرتفعة هو (2.48 -=0.11+2.59 -) نقطة. وبالتالي فيمكن القول بأن الإنفاق العام على التعليم سيكون أكثر فعالية وتأثيرًا على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة.

**2- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي:**

يتضح من نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي على الصحة (*Log (GSH)*) والنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة بمقدار (1) نقطة سيؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.69) نقطة، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية في جميع معادلات النموذج. وهذه النتيجة لا تتفق مع فرضية الدراسة بوجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على الصحة؛ ولكنها تتفق مع ما توصلت إليه نتائج بعض الدراسات مثل دراسة (Agell et al., 2006)التي توصلت إلى أن العلاقة بين حجم القطاع العام والنمو الاقتصادي غير مستقرة وضعيفة إحصائيًا، وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من Ding, (2012) و(Churchill et al., 2015).

ويمكن إيعاز بعض أسباب العلاقة العكسية للإنفاق على الصحة على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية بالانخفاض العام في مستوى الحوكمة في البلدان الإسلامية، ويظهر ذلك من خلال متغير التفاعل المشترك بين الإنفاق على الصحة والحوكمة (*Log (GSH)* HIGH_WGIC*)، حيث كان ذو علاقة إيجابية ومعنوي إحصائيًا؛ ويمكن تفسيره بأن الأثر السلبي للإنفاق الحكومي على الصحة سيكون أقل في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة بمقدار (0.28) نقطة عن البلدان ذات الحوكمة المنخفضة، حيث سيكون الأثر النهائي لزيادة الإنفاق الحكومي على الصحة بمقدار نقطة واحدة على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المرتفعة هو (0.518 -=0.28+0.698 -)

نقطة. وبالتالي فيمكن القول بأن الإنفاق العام على الصحة سيكون أكثر فعالية وتأثيرًا على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة.

**3- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي:**

تظهر نتائج التقدير أن أثر الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية ((Log (GSP) على النمو الاقتصادي غير معنوي إحصائيًا في البلدان الإسلامية؛ ويمكن أن يعود ذلك إلى انخفاض عدد المشاهدات لمتغير الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية حيث لم تتجاوز (361) مشاهدة من أصل (1197) مشاهدة في النموذج. لكن هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة كل من (Lindert, 2004) و(طلب والنهاري، 2012) و(Heitzig, 2015).

**4- أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي:**

يتضح من نتائج تقدير معادلة النمو الاقتصادي في الجدول (4) أن معامل المتغير الصوري للبلدان مرتفعة الحوكمة (HIGH_CWGI) ذو معنوية إحصائية في معظم النسخ، وأنه ذو علاقة طردية مع النمو الاقتصادي، وتتراوح قيمته بين (0.508 ، 0.684)، وهذا يعني أن البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المرتفعة يزيد فيها النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (0.508 ، 0.684) نقطة عن البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المنخفضة. وهذه النتائج تتوافق مع ما توصلت إليه عدة دراسات منها: (Kaufmann & Kraay, 2002)، (Burnside & Dollar, 2000)، (Rajkumar, 2008) (جا وجوان، 2014)، (كروش، 2015).

**5- أثر الاستثمار المادي على النمو الاقتصادي:**

تظهر نتائج التقدير وجود علاقة طردية لمتغير الاستثمار ((Log (inv) (نسبة التكوين الرأسمالي الثابت من الناتج المحلي) على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؛ حيث كانت نتائج التقدير كلها معنوية إحصائيًا وذات علاقة طردية، مما يعني أن زيادة الاستثمار بمقدار نقطة واحدة يؤدي في المتوسط إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية بمقدار يتراوح بين (0.435 و1.09) نقطة. وهذه النتيجة تتوافق مع النظرية الاقتصادية سواء الكينزية أو نظرية النمو النيوكلاسيكية الحديثة.

**6- أثر معدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي:**

توضح نتائج التقدير وجود عدم استقرار في اتجاه علاقة معدل النمو السكاني (*Log (n)*) بالنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؛ حيث كانت ذو علاقة عكسية في معادلة الإنفاق على التعليم، وذو علاقة طردية في معادلات الإنفاق على الصحة، كما كانت بعضها معنوية إحصائيًا وبعضها غير معنوي، وبالتالي فلا نستطيع الجزم باتجاه هذه العلاقة، ويبقى التردد في اثبات ما تراه النظرية النيوكلاسيكية الحديثة للنمو بوجود علاقة عكسية بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الدخل الفردي، وأن تخفيض معدلات النمو السكاني سيؤدي إلى زيادة حصة الفرد من رأس المال وبالتالي ارتفاع معدل الدخل الفردي (الأفندي، 2018: 267/2).

**7- أثر المتغير المبطَّأ لنصيب الفرد من الناتج القومي على النمو الاقتصادي:**

تُظهر نتائج التقدير وجود علاقة عكسية للمتغير المبطَّأ لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (*Log (GDP_P_C)*) على معدل النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؛ حيث كانت النتائج ذو علاقة عكسية في معظمها، وذات معنوية إحصائية في بعضها. وهذا يؤيد نظرية الالتقاء أو اللحاق (Convergence theory) في النظرية

النيوكلاسيكية للنمو، والتي تنص على أن الدول الغنية والفقيرة تلتقي في مستوى معين من الدخل الفردي أو من رأس المال الفردي نتيجة اختلاف معدلات نموها عكسيًا بسبب تأثير قانون تناقص عائد رأس المال. لكن الذي يظهر أن هذا الالتقاء بين البلدان الإسلامية هو التقاء شرطي وليس مُطلَق؛ حيث تعتبر جميع البلدان الإسلامية تقريبًا ضمن البلدان النامية، وتتقارب معظمها في كثير من الخصائص التي منها معدل النمو السكاني، وهذا يعني بأن مجموعة البلدان الإسلامية تمثل ما يسمى "نادي الالتقاء" (Club of Convergence) في الدخل الفردي على المدى الطويل (أي في الاتجاه الزمني العا).

### 2-5-4 تقدير وتحليل النموذج الثاني (استخدام المؤشرات الفرعية للحوكمة):

تلخص الجداول التالية رقم (5) و(6) و(7) نتائج تقدير النموذج الثاني لمعادلة النمو الاقتصادي وهي توضح آثار أوجه الإنفاق الحكومي الثلاثة (التعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية) على معدل النمو الاقتصادي في ظل المؤشرات الفرعية للحوكمة وتفاعلاتها مع متغيرات الإنفاق الحكومي.

**جدول (5): نتائج تقدير نموذج تأثير الإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي- باستخدام مؤشرات الحوكمة الفرعية**

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) |
| *Constant* | 55.789**** (3.49) | 69.546**** (4.21) | 64.614**** (4.35) | 59.725**** (3.88) | 72.959**** (4.61) | 82.192**** (4.35) | 75.842**** (4.54) | 88.885**** (4.23) |
| *Log (GDP_P_C)1* | -.409 (-1.60) | -.473* (-1.74) | -.251 (-0.95) | -.343 (-1.44) | -.217 (-0.99) | -.385 (-1.28) | -.200 (-0.91) | -.434 (-1.38) |
| *Log (GSE)* | -2.200**** (-4.06) | -2.480**** (-4.09) | -2.328**** (-3.91) | -2.121**** (-3.96) | -2.307**** (-3.66) | -2.819**** (-3.39) | -2.363**** (-3.61) | -3.156**** (-3.36) |
| *HIGH_WGI_VA* | .0810 (1.40) | | | | | | | |
| *HIGH_WGI_PV* | | .455**** (2.88) | | | | | | |
| *HIGH_WGI_GE* | | | .350 (1.14) | | | | | |
| *HIGH_WGI_RQ* | | | | .520** (2.26) | | | | |
| *HIGH_WGI_RL* | | | | | .404* (1.69) | | | |
| *HIGH_WGI_CC* | | | | | | .771** (2.25) | | |
| *Log (GSE)*HIGH_WGI_RL* | | | | | | | .0867** (1.97) | |

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *Log (GSE)*HIGH_WGI_CC* | | | | | | | | .171** (2.48) |
| *Log (inv)* | .719**** (4.00) | .658**** (3.53) | .715**** (3.93) | .659**** (3.66) | .702**** (3.83) | .655**** (3.32) | .708**** (3.85) | .632**** (3.04) |
| *Log(n)* | -8.987**** (-2.70) | -11.502*** (-3.57) | -11.021*** (-3.62) | -10.062*** (-3.25) | -12.903*** (-4.50) | -13.983*** (-4.21) | -13.499*** (-4.46) | -14.935*** (-4.11) |
| *Number of obs (country)* | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53) | 601 (53 |
| *Number of instruments* | 19 | 19 | 19 | 19 | 17 | 16 | 17 | 17 |
| *Test Wald (p-value)* | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| *Arellano- Bond test for AR(2)) (p- value)* | 0.181 | 0.175 | 0.085 | 0.128 | 0.221 | 0.214 | 0.247 | 0.267 |
| *Test Sargan* | 0.076 | 0.130 | 0.054 | 0.066 | 0.206 | 0.255 | 0.200 | 0.385 |
| *Difference- in-Sargan tests (p-value):* | | | | | | | | |
| *- Sargan test excluding group* | 0.174 | 0.218 | 0.156 | 0.116 | 0.510 | 0.560 | 0.525 | 0.632 |

ملاحظة:

تم الاعتماد على التفاعل المشترك للإنفاق على التعليم مع مؤشري: سيادة القانون، والسيطرة على الفساد فقط؛ كمثال من ضمن المؤشرات الستة؛ حيث لا يتسع الجدول لإضافة أعمدة أخرى.

تشير (*)، (**)، (***)، (****) إلى المعنوية عند 10%، 5%، 1%، وأقل من 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Stata.14)

**جدول (6): نتائج تقدير نموذج تأثير الإنفاق الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي- باستخدام مؤشرات الحوكمة الفرعية**

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) |
| *Constant* | -30.415** (-2.40) | -21.051* (-1.77) | -31.00*** (-2.41) | -21.461* (-1.79) | -23.308* (-1.91) | -27.397*** (-2.20) | -22.454* (-1.84) | -27.429**** (-2.19) |
| *Log (GDP_P_C)1* | .889**** (-5.78) | .900**** (-5.76) | 1.056**** (-5.86) | -.911**** (-5.76) | -.988**** (-5.57) | 1.031**** (-5.89) | 1.009**** (-5.53) | 1.068**** (-5.91) |

| GMM in system | | | | | | | المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| -.083 (-0.38) | -.031 (-0.14) | .0029 (0.01) | .045 (0.21) | .031 (0.15) | -.0309 (-0.14) | .001 (0.01) | .0019 (0.01) | *Log (GSH)* |
| | | | | | | | -.0047 (-0.09) | *HIGH_WGI_VA* |
| | | | | | | .507**** (5.27) | | *HIGH_WGI_PV* |
| | | | | | .977**** (5.25) | | | *HIGH_WGI_GE* |
| | | | | .681**** (5.32) | | | | *HIGH_WGI_RQ* |
| | | | .715**** (4.62) | | | | | *HIGH_WGI_RL* |
| | | .692**** (4.76) | | | | | | *HIGH_WGI_CC* |
| | .157**** (4.51) | | | | | | | *Log(GSH)*HIGH_WGI_RL* |
| .157**** (4.75) | | | | | | | | *Log(GSH)*HIGH_WGI_CC* |
| .478**** (2.79) | .515**** (3.01) | .471**** (2.76) | .510**** (2.98) | .375*** (2.20) | .481**** (2.82) | .409*** (2.41) | .391** (2.33) | *Log (inv)* |
| 7.476**** (2.65) | 6.221*** (2.27) | 7.332**** (2.63) | 6.301*** (2.31) | 5.877*** (2.21) | 8.149**** (2.81) | 5.801*** (2.19) | 7.875**** (2.77) | *Log(n)* |
| 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | 1079 (55) | *Number of obs (country)* |
| 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | 12 | *Number of instruments* |
| 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | *Test Wald (p- value)* |
| 0.914 | 0.908 | 0.899 | 0.897 | 0.733 | 0.708 | 0.752 | 0.849 | *Arellano- Bond test for AR(2)) (p- value)* |
| 0.276 | 0.062 | 0.257 | 0.073 | 0.155 | 0.193 | 0.135 | 0.115 | *Test Sargan* |
| | | | | | | | | *Difference- in- Sargan tests (p- value):* |
| 0.901 | 0.902 | 0.945 | 0.946 | 0.900 | 0.953 | 0.947 | 0.956 | *- Sargan test excluding group* |

ملاحظة: تم الاعتماد على التفاعل المشترك للإنفاق على الصحة مع مؤشري: سيادة القانون، والسيطرة على الفساد فقط؛ كمثال من ضمن المؤشرات الستة؛ حيث لا يتسع الجدول لإضافة أعمدة أخرى.

تشير (*)، (**)، (***)، (****) إلى المعنوية عند 10%، 5%، 1%، وأقل من 1% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Stata.14)

جدول (7): نتائج تقدير نموذج تأثير الإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي- باستخدام مؤشرات الحوكمة الفرعية

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) | (6) | (7) | (8) |
| *Constant* | - 54.439<br>(- 1.63) | - 9.335<br>(- 0.38) | - 1.071<br>(- 0.04) | - 13.774<br>(- .52) | 35.548<br>(1.54) | - 8.010<br>(- 0.26) | 31.851<br>(1.27) | 23.041<br>(0.92) |
| *Log (GDP_P_C)1* | - 1.309****<br>(- 3.12) | - 1.026***<br>(- 2.45) | - .651<br>(- 0.62) | - .890***<br>(- 2.43) | - .101<br>(- 0.27) | - .904*<br>(- 1.74) | - .147<br>(- 0.40) | - .281<br>(- 0.78) |
| *Log (GSP)* | .151**<br>(2.14) | .068<br>(1.2) | .031<br>(0.56) | .065<br>(1.17) | - .014<br>(- 0.26) | .066<br>(0.95) | - .008<br>(- 0.24) | .001<br>(0.04) |
| *HIGH_WGI_VA* | .0611<br>(0.68) | | | | | | | |
| *HIGH_WGI_PV* | | .855**<br>(2.41) | | | | | | |
| *HIGH_WGI_GE* | | | .616<br>(1.50) | | | | | |
| *HIGH_WGI_RQ* | | | | .807***<br>(2.39) | | | | |
| *HIGH_WGI_RL* | | | | | .020<br>(0.05) | | | |
| *HIGH_WGI_CC* | | | | | | .700<br>(1.53) | | |
| *Log(GSP)*HIGH_WGI_RL* | | | | | | | .002<br>(0.04) | |
| *Log(GSP)*HIGH_WGI_CC* | | | | | | | | .017<br>(0.35) |
| *Log (inv)* | .911<br>(1.41) | .722<br>(1.11) | .703<br>(0.94) | .896<br>(1.32) | .802<br>(0.89) | 1.055<br>(1.12) | .827<br>(0.96) | 1.030<br>(1.23) |
| *Log(n)* | 13.286*<br>(1.75) | 3.183<br>(0.56) | .839<br>(0.13) | 3.800<br>(0.65) | - 7.952<br>(- 1.56) | 2.493<br>(0.36) | - 7.097<br>(- 1.28) | - 5.121<br>(- 0.92) |
| *Number of obs (country)* | 361 (53) | 361 (53) | 361 (53) | 361<br>(53) | 361<br>(53) | 361<br>(53) | 361 (53) | 361 (53) |
| *Number of instruments* | 26 | 26 | 26 | 26 | 26 | 26 | 26 | 26 |
| *Test Wald (p- value)* | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 | 0.000 |
| *Arellano- Bond test for AR(2)) (p- value)* | 0.079 | 0.085 | 0.063 | .084 | 0.071 | 0.117 | 0.071 | 0.079 |
| *Test Sargan* | 0.232 | 0.128 | 0.050 | 0.097 | 0.103 | 0.065 | 0.113 | 0.120 |

| المتغير التابع: $\Delta logy_{it}$ | GMM in system | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| *Difference- in-Sargan tests (p-value):* | | | | | | | | |
| *- Sargan test excluding group* | 0.283 | 0.244 | 0.293 | 0.265 | 0.270 | 0.353 | 0.287 | 0.345 |
| ملاحظة: تم الاعتماد على التفاعل المشترك للإنفاق على التحويلات الاجتماعية مع مؤشري: سيادة القانون، والسيطرة على الفساد فقط؛ كمثال من ضمن المؤشرات الستة؛ حيث لا يتسع الجدول لإضافة أعمدة أخرى.<br>– تشير (*)، (**)، (***)، (****) إلى المعنوية عند 10%، 5%، 1%، وأقل من 1% على التوالي. | | | | | | | | |
| المصدر: من إعداد الباحثين باستخدام برنامج (Stata.14) | | | | | | | | |

## 4- تفسير النتائج وتحليلها.

ينبغي الإشارة إلى أن النماذج السابقة التي استخدمت مؤشرات الحوكمة الفرعية كل مؤشر على حدة ستؤخذ نتائجها للاستئناس بها، وللتأكد من النتائج التي تم توصل إليها في تقدير النموذج السابق باستخدام المؤشر العام للحوكمة؛ وذلك يعود إلى وجود نقص في متغيرات النماذج التي تستخدم مؤشرًا واحدًا من المؤشرات الفرعية دون بقية المؤشرات الستة، وليس بإمكاننا وضعها جميعًا في نموذج واحد؛ لوجود ارتباط كبير بين معظمها[8]، الأمر الذي سيترتب عليه وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات التفسيرية (Multicollinearity) وبالتالي ستكون نتائج التقديرات غير كفؤة[9].

1- معنوية النموذج: لم يختلف تفسير نتائج الاختبارات للجداول (5، 6، 7) عن تفسير نتائج الاختبارات في الجدول (4).

2- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي:

تؤيد نتائج التقديرات في نموذج (2) ما توصلت إليه نتائج النموذج (1) بوجود علاقة عكسية قوية ذات معنوية إحصائية مرتفعة بين الإنفاق الحكومي على التعليم (*Log (GSE)*) والنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بمقدار نقطة واحدة سيؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (2.2- 3.16) نقطة. كما تؤيد أيضًا التفسير السابق لهذا الأثر المخالف للنظرية الاقتصادية بأن جزءًا منه يمكن تفسيره بسبب انخفاض مستوى الحوكمة؛ حيث توضح النتائج أن المؤشر التفاعلي للإنفاق على التعليم مع مؤشر السيطرة على الفساد (*HIGH_WGI_PV*) ومؤشر سيادة القانون (*HIGH_WGI_RL*) كان إيجابيًا وذو معنوية إحصائية، مما يعني أن البلدان الإسلامية ذات المؤشر المرتفع في السيطرة على الفساد، وسيادة القانون سينخفض فيها الأثر السلبي للتعليم بمقدار (0.086، 0.171) على التوالي، مقارنة بالبلدان الإسلامية الأخرى.

(8)جدول (8): الارتباط البسيط بين مؤشرات الحوكمة الفرعية الستة

| | wgi_va | wgi_pv | wgi_ge | wgi_rq | wgi_rl | wgi_cc |
|---|---|---|---|---|---|---|
| wgi_va | 1.0000 | | | | | |
| wgi_pv | 0.3170 | 1.0000 | | | | |
| wgi_ge | 0.3673 | 0.6143 | 1.0000 | | | |
| wgi_rq | 0.4597 | 0.5809 | 0.8777 | 1.0000 | | |
| wgi_rl | 0.4286 | 0.6777 | 0.8889 | 0.8717 | 1.0000 | |
| wgi_cc | 0.3694 | 0.6313 | 0.8487 | 0.8013 | 0.9083 | 1.0000 |

(9) هذه النقطة ينبغي أن تكون محلًا لاهتمام الباحثين في المستقبل، للبحث عن الطريقة المناسبة تقنيًا للتعامل مع هذه المشكلة.

3- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على الصحة على النمو الاقتصادي:

يظهر نتائج التقدير في الجدول (6) عدم وجود علاقة واضحة بين الإنفاق الحكومي على الصحة (*Log (GSH)*) والنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؛ حيث كانت جميع النتائج غير معنوية إحصائيًا.

في حين أظهرت نتائج التفاعل المشترك بين الإنفاق الحكومي على الصحة ومؤشرات السيطرة على الفساد (HIGH_WGI_PV) وسيادة القانون (HIGH_WGI_RL)، وجود علاقة موجبة ومعنوية احصائيًا، مما يعني بأن البلدان الإسلامية ذات المؤشرات المرتفعة في السيطرة على الفساد وسيادة القانون سيتحسن فيها تأثير الإنفاق على الصحة على النمو الاقتصادي بمقدار (0.157) نقطة مقارنة بالبلدان ذات المؤشرات المنخفضة.

4- أثر الإنفاق الاجتماعي الحكومي على التحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي:

تظهر النتائج في الجدول (7) أن للإنفاق الحكومي على التحويلات الاجتماعية ((Log (GSP) تأثير إيجابيًا على النمو الاقتصادي في معظم معادلات النموذج إلا أنها غير معنوية إحصائيًا إلا في معادلة واحدة، وتشير إلى أن زيادة التحويلات الاجتماعية بنقطة واحد سيؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.151) نقطة. كما تدل النتائج على عدم وجود تأثير معنوي إحصائيًا لمؤشر السيطرة على الفساد وسيادة القانون على العلاقة بين الإنفاق على التحويلات الاجتماعية والنمو الاقتصادي.

5- أثر الحوكمة على النمو الاقتصادي:

يتبين من نتائج التقدير في الجداول (7، 6، 5) أن معلمات المتغيرات الصورية لمؤشرات الحوكمة الفرعية الستة كانت إيجابية، إلا انها اختلفت في درجة معنويتها ومقدار تأثيرها، فقد حافظ مؤشر الاستقرار السياسي والبعد عن العنف (*HIGH_WGI_PV*) على معنويته الإحصائية في المعادلات الثلاث، مما يدل على أن البلدان الإسلامية الأكثر استقراراً يزيد فيها النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (0.455- 0.855) نقطة عن البلدان الإسلامية الأقل استقرارًا، كما أن مؤشر الجودة التنظيمية (*HIGH_WGI_RQ*) كان ذو معنوية إحصائية أيضًا في جميع المعادلات، وتدل معلمات المؤشر على أن البلدان الإسلامية ذات الجودة التنظيمية المرتفعة يزيد فيها النمو الاقتصادي عن البلدان منخفضة الجودة التنظيمية بمقدار يتراوح بين (0.520- 0.807) نقطة.

يأتي بعدهما مؤشر السيطرة على الفساد (*HIGH_WGI_CC*)، حيث كان معنويًا إحصائيًا في معادلتين من الثلاث، وتدل قيمة معلمته على أن البلدان الإسلامية ذات السيطرة المرتفعة على الفساد يزيد فيها النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (0.692- 0.771) نقطة عن البلدان الإسلامية ذات الفساد المرتفع. كما تشير النتائج إلى أن مؤشر سيادة القانون (*HIGH_WGI_RL*) ذو دلالة معنوية إحصائياً في معادلتين أيضًا، وتدل قيمة معلماته إلى أن البلدان الإسلامية ذات التصنيف المرتفع في مؤشر سيادة القانون يزيد فيها النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (0.404- 0.717) نقطة عن البلدان الإسلامية الأخرى.

وتشير نتائج التقدير إلى أن مؤشر فعالية الحكومة (*HIGH_WGI_GE*) كان معنويًا إحصائيًا في إحدى المعادلات فقط، وتدل قيمة معلمته إلى أن البلدان الإسلامية ذات الفعالية الحكومية المرتفعة يزيد فيها معدل النمو الاقتصادي بمقدار (0.977) نقطة عن البلدان ذات الفعالية الحكومية المنخفضة. فيما تشير النتائج عن عدم وجود تأثير معنوي إحصائيًا لمؤشر الصوت والمساءلة (*HIGH_WGI_VA*)، مما يمكن القول معه أن نوعية نظام الحكم هو عامل غير مهم في معدل النمو الاقتصادي.

هذه النتائج تتوافق مع عدد من الدراسات التي منها: (صندوق النقد الدولي، 2018: 12)، (Emara, 2014)، (كروش، 2015) (Ben Mimoun, Essaggay, 2018)،

6- أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي:

تعزز نتائج التقدير للنموذج الثاني النتائج التي سبق التوصل إليها في النموذج الأول، بوجود تأثير إيجابي ذو معنوية إحصائية مرتفعة للاستثمار ((Log (inv) (ممثلا بالتكوين الرأسمالي الثابت كنسبة من الناتج المحلي) على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية خلال فترة الدراسة.

7- أثر معدل النمو السكاني على النمو الاقتصادي:

تعزز نتائج التقدير للنموذج الثاني ما توصلت إليه نتائج النموذج الأول من عدم ثبات العلاقة بين معدل النمو السكاني ((Log (n) ومعدل النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية؛ مما يحول دون إمكانية الجزم في تلك العلاقة.

8- أثر المتغير المبطَّأ لنصيب الفرد من الناتج القومي على النمو الاقتصادي:

تشير النتائج إلى وجود علاقة عكسية بين المتغير المبطَّأ لنصيب الفرد من الناتج المحلي (*Log (GDP_P_C)1*) والنمو الاقتصادي؛ حيث كان معظمها ذو دلالة معنوية إحصائيًا، الأمر الذي يعزز النتائج السابقة والتي تشير إلى تحقق نظرية اللحاق المشروط بين البلدان الإسلامية.

**3-5-4 مناقشة لأهم النتائج:**

أظهرت نتائج الدراسة التطبيقية وجود علاقة عكسية للإنفاق الاجتماعي الحكومي على التعليم والصحة على النمو الاقتصادي، وكانت العلاقة قوية بالنسبة للإنفاق على التعليم، وغير مستقرة بالنسبة للإنفاق على الصحة، وهي نتائج تفنّد ما افترضته الدراسة من وجود علاقة طردية لكليهما على النمو الاقتصادي. في حين كان أثر الإنفاق على التحويلات الاجتماعية طردي على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع افتراضات الدراسة، لكن هذه العلاقة غير مستقرة، ولا يمكن الجزم بها؛ وقد يكون من أسباب عدم استقرارها قلة عدد المشاهدات التي تم الحصول عليها لغرض التقدير.

وقد اتضح مما سبق أن جزءًا من هذه النتائج غير المتوقعة يرجع إلى الانخفاض العام للحوكمة في البلدان الإسلامية؛ بحيث يمكن القول معه إن الإنفاق الاجتماعي سيكون أكثر فعالية وتأثيرًا على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة. وتأتي هذه النتائج متناسقة مع نتائج دراسات (Filmer et al., 2000; World Bank, 2003) والتي أرجعت عدم فعالية الإنفاق العام إلى ضعف الاستهداف أو عدم الكفاءة المؤسسية الناتج عن تسرب الإنفاق العام وضعف قدرة المؤسسات وعدم كفاءتها، وسوء إدارة الميزانية (Filmer et al., 2000; World Bank, 2003)، حيث أوضحت تقديرات تقرير منظمة الصحة العالمية (2010) أن ما بين (20%- 40%) من النفقات الصحية تُهدر بسبب عدم الكفاءة، وأن اتباع سياسات أفضل في مجالات الإنفاق على الصحة يمكن أن يزيد مردود الإنفاق (منظمة الصحة العالمية، 2010)، كما أشارت دراسة (Pritchett, 1996)إلى أن الفساد والمحسوبية (Rajkumar, 2008: 98) أحد أسباب النتائج السلبية أو المتناقضة لفعالية الإنفاق العام.

## 5- الخاتمة:

هدفت هذه الورقة إلى دراسة تأثير الإنفاق الاجتماعي الحكومي على النمو الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون الاسلامي، ومدى تأثر هذه العلاقة بمبادئ الحوكمة الرشيدة؛ في ضوء ظهور مجال جديد غير تقليدي يَعتبر أن من محددات النمو البيئة التي تعمل فيها العناصر الانتاجية المختلفة؛ وذلك في محاولة للإسهام في النقاش الدائر حول أثر مكونات الإنفاق الاجتماعي (التعليم، الصحة، التحويلات الاجتماعية) على النمو الاقتصادي، بتقديم أدلة

تطبيقية عن أثر مكونات الإنفاق الاجتماعي المختلفة في ظل المؤشرات المختلفة للحوكمة. وقد تم استعراض لمحة وصفية لمستوى وتطور متغيرات الدراسة الرئيسية (الإنفاق الاجتماعي بمكوناته الثلاثة، والنمو الاقتصادي، والحوكمة بمؤشراتها الستة) في بلدان منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة (1996- 2016). كما تم بناء نموذج قياسي لتقدير تلك الآثار، وخرجت الدراسة بعدد من النتائج والتوصيات من أهمها:

**أولا- النتائج:**

1- وجود تأثير سلبي قوي للإنفاق الحكومي على التعليم على النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي على التعليم بمقدار (1) نقطة يؤدي في المتوسط إلى تخفيض النمو الاقتصادي بمقدار يتراوح بين (2.46- 2.59) نقطة. وأظهرت النتائج أن الإنفاق العام على التعليم سيكون أكثر فعالية وتأثيرًا على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة؛ حيث يقل الأثر السلبي فيها بـ (0.11) نقطة عن البلدان ذات الحوكمة المنخفضة.

2- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي على الصحة والنمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية، وأن زيادة الإنفاق الحكومي على الصحة بمقدار (1) نقطة يؤدي في المتوسط إلى انخفاض النمو الاقتصادي بمقدار (0.69) نقطة، إلا أن هذه العلاقة لم تكن معنوية في جميع معادلات النموذج. كما دلّت النتائج على أن الإنفاق العام على الصحة سيكون أكثر فعالية وتأثيرًا على النمو الاقتصادي في البلدان ذات الحوكمة المرتفعة؛ حيث يقل الأثر السلبي فيها بمقدار (0.28) نقطة عن البلدان ذات الحوكمة المنخفضة.

3- وجود علاقة طردية للتحويلات الاجتماعية على النمو الاقتصادي وهو ما يتوافق مع افتراضات الدراسة، لكن هذه العلاقة غير مستقرة، فلا يمكن الجزم بها.

4- يزيد النمو الاقتصادي في البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المرتفعة بمقدار يتراوح بين (0.508 ، 0.684) عن البلدان الإسلامية ذات الحوكمة المنخفضة.

5- تؤيد نتائج الدراسة انطباق نظرية الالتقاء الشرطي بين البلدان الإسلامية؛ نظراً لتقارب معظم البلدان الإسلامية في خصائصها، وبالتالي فيمكن أن يقال إن البلدان الإسلامية تمثل "نادي التقاء" في الدخل الفردي على المدى الطويل.

6- يؤثر متغير الحوكمة وجميع مؤشراته الفرعية الستة عدا مؤشر "الصوت والمساءلة" طرديا على النمو الاقتصادي، كما لها آثار إيجابية على فاعلية الإنفاق الاجتماعي على التعليم والصحة على النمو الاقتصادي.

**ثانياً- التوصيات والمقترحات.**

وفي ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحثان ويقترحان على متخذي القرار في البلدان الإسلامية بالتالي:

1- إعادة هيكلة الإنفاق الاجتماعي الحكومي بناء على ما تتطلبه نظرية الاقتصاد الإسلامي، بتفعيل أدواته سواء المتعلقة منها بالإيرادات الممولة أو مجالات الصرف، وتحديد أولويات الإنفاق وفقًا للمبادئ الشرعية.

2- تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من المنظور الإسلامي والتي تميزت في بعض جوانبها عن مبادئ الحوكمة في الفكر التقليدي.

3- كما توصي الدراسة الباحثين بدراسة تأثير أدوات الاقتصاد الإسلامي الممولة للإنفاق الاجتماعي في أثره على النمو الاقتصادي أو أهداف التنمية المستدامة.

## 6- قائمة المراجع.

### 6- 1 المراجع بالعربية:


- أبو حسين، مصطفى موسى (2017). "معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك للدراسات العليا بين أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى بغزة، فلسطين.
- الأفندي، محمد أحمد (2018). النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية. ط 1، عَمَّان: مركز الكتاب الأكاديمي.
- البنك الدولي، (2008). أين تكمن ثروة الأمم؟ قياس رأس المال للقرن الواحد والعشرين، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
- الحاوري، محمد أحمد علي (2016). "أثر الإنفاق الاجتماعي على النمو الاقتصادي في اليمن: تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام منهج التكامل المشترك". مجلة الدراسات الاجتماعية: جامعة العلوم والتكنولوجيا، العدد 50، 205- 252.
- صندوق النقد الدولي (2018)، التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي 2018.
- طلب، محمد عبد العظيم والنهاري، عبد الله محمد (يونيو 2012). "العلاقة بين الانفاق الاجتماعي والنمو الاقتصادي بالتركيز على الانفاق العام على قطاعي التعليم والصحة في اليمن"، المجلة العلمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد52، 228- 259.
- عبد الله، علي وهيب؛ وحسن، أحمد صالح؛ وعكاوي، عمر محمود. (2018). العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي في العراق، جامعة ديالي، العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 116، 29- 40.
- منظمة الصحة العالمية. (2010)، تمويل النظم الصحية السبيل إلى التغطية الشاملة، سويسرا.


### 6- 2 المراجع الأجنبية:


- Anderson, et al. (2018). "Does government spending affect income poverty? A meta- regression analysis". World Development, 103, 60- 71.
- Arellano, M., & O. Bover. (1995). Another Look at the Instrumental Variable Estimation of Error-Components Models, Journal of Econometrics 68, 29- 51.
- Arellano, M., & S. Bond. (1991). Some tests of specification for panel data: Monte Carlo evidence and an application to employment equations. Review of Economic Studies 58: 277–297.
- Baldacci, E., et.al. (2008). "Social spending, human capital, and growth in developing countries". World development, 36(8), 1317- 1341.
- Baldacci, M. E., et.al. (2004). "Social spending, human capital, and growth in developing countries: Implications for achieving the MDGs". (No. 4- 217). International Monetary Fund.
- Baltagi, B .(2008) .Econometric analysis of panel data .John Wiley & Sons. Press.

- Ben Mimoun, M. and Saggay, A. (2018), "Economic Freedom, TFP and Growth: Comparative Analysis of GCC and East Asian Newly Industrialized Economies (NIEs)", Academic Journal of Business, Administration, Law and Social Sciences, Vol 4, No. 1, March.
- Beraldo, S., et.al. (2009). "Healthy, educated and wealthy: A primer on the impact of public and private welfare expenditures on economic growth". The Journal of Socio- Economics, 38(6), 946- 956.
- Blundell, R., and Bond, S. (1998). Initial conditions and moment restrictions in dynamic panel data models. Journal of econometrics, 87(1), 115- 143.
- Churchill, S. A., et.al. (2015). "Effects of government education and health expenditures on economic growth: a meta- analysis". GPERC. University of Greenwich. No: GPERC 21.
- Cooray, A. (2009). Government expenditure, governance and economic growth. Comparative Economic Studies, 51 (3), 401- 418.
- D'Agostino, G., et.al. (2016). "Government spending, corruption and economic growth". World Development, 84, 190- 205.
- Ding, H. (2012). Economic growth and welfare state: a debate of econometrics. MPRA Paper No. 40288.
- Emara, N. (2016). The Impact of Governance Environment on Economic Growth: The Case of Middle Eastern and North African Countries. Journal of Economics Library, 3(1), 126- 145.
- Faster Institute. (2017). Economic Freedom of the World: 2017 Annual Report.
- Filmer, D. et.al. (2000), "Weak links in the chain: A diagnosis of health policy in poor countries," World Bank Research Observer, 15(2), 199- 224.
- Heitzig, Chris, (2015). U.S. State Social Spending and Economic Growth, Honors Theses, 1963- 2015.
- ILO. (2017). World social protection report 2017–19: Universal social protection to achieve the Sustainable Development Goals.
- Index, L. P. (2016). Legatum institute. Mode of access: http://www. prosperity. Com
- Kaufmann, et al. (2010). "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues". The World Bank, Policy Research Working Paper 5430.
- Lindert, Peter. (2004). Growing Public: Social Spending and Economic Growth since the Eighteenth Century. Vol 1- 2. New York: Cambridge Press.
- McCallum, J., & Blais, A. (1987). Government, special interest groups, and economic growth. Public Choice, 54(1), 3- 18.
- Mercan, & Sezer. (2014). The effect of education expenditure on economic growth: The case of Turkey. Cit. p:926.
- Mercan, M., & Sezer, S. (2014). The effect of education expenditure on economic growth: The case of Turkey. Procedia- Social and Behavioral Sciences, 109, 925- 930.

- Miller, Terry; et al. (2018). INDEX OF ECONOMIC FREEDOM, The Heritage Foundation.
- Morozumi, A., and Veiga, F. J. (2016). Public spending and growth: The role of government accountability. European Economic Review, 89, 148- 171.
- OECD (2020). Social Expenditure: Aggregated data, OECD Social and Welfare Statistics (database) ، https://doi.org/10.1787/data- 00166- en
- Rajkumar, A. S., and Swaroop, V. (2008). Public spending and outcomes: Does governance matter? Journal of development economics, 86(1), 96- 111.
- The PRS Group. (2019). THE INTERNATIONAL COUNTRY RISK GUIDE. https://cutt.us/QZ5hR
- Thomas, M. A. (2010). What do the worldwide governance indicators measure?. The European Journal of Development Research, 22 (1), 31- 54.
- Tolmie, C. (2007). Public spending, governance, and development: a review of the literature. Results for Development Institute Working Paper. Washington, DC: Results for Development Institute.
- World Bank. (2003). World Development Report 2004 (Overview): Making Services Work for Poor People. World Bank.


**6- 3 المواقع الإلكترونية**


- قاعدة بيانات البلدان الإسلامية http://www.sesric.org/oicstat.php
- قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/indicator/SE.XPD.TOTL.GD.ZS 2020/03/03م.
- قاعدة بيانات معهد اليونسكو للإحصاء /http://data.uis.unesco.org 03/03/ 2020.
- قاعدة بيانات منظمة الصحة العالمية https://cutt.us/xo49Q 2020/03/03.
- مؤشرات الحوكمة العالمية /https://info.worldbank.org/governance/wgi